



Middle East Research Center



مجلة علمية محكمة (ربع سنوية) يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

مجلة بحوث الشرق الأوسط

العدد السابع والأربعون (أكتوبر ٢٠١٨)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

لا يسمح إطلاقاً بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين. أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي : (Issn 2536 – 9504)

تحليل تناظر آليات الممارسات الانتخابية

في ظل تباينات وتناقضات
التجارب الديمقراطية المعاصرة

أ. م. د. هسة قحطان خلف

أ. م. د. أحمد عدنان كاظم

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

المستخلص:

لقد أفرزت التحولات السياسية العالمية الديمقراطية المعاصرة معطيات فكرية متباينة ناتجة عن عولمة الفكر الديمقراطي في ظل تسارع التفوق التكنولوجي وزيادة التقارب الأيديولوجي بفعل فرض انموذج أحادي للفكر الليبرالي الغربي الرأسمالي السائد حالياً في الكثير من دول العالم، كما إن المجتمعات وجدناها في الأصل قد تكونت قبل تكوين الدولة، ثم جاءت السلطة لتدير وتشرف على كل ظواهر المجتمع من أجل غاية أساسية مهمة وهي تحسين مصيره الانساني.

إن التحولات الديمقراطية الراهنة في الكثير من الدول العربية على سبيل المثال لا تعدو أن تكون تحولا غير شموليا وهو أقرب للأنظمة الهجينة التي انتقلت من الاستبداد وتوجهت نحو الديمقراطية؛ لأنها تسمح بممارسة العديد من الممارسات الديمقراطية بما فيها الانتخابات مما يحسن من شكل النظام السياسي، ولكن من دون حدوث تحول حقيقي يفرضي إلى ديمقراطية كاملة من حيث الجوهر والمضمون.

لتبقى الديمقراطية الليبرالية على الرغم من تطورها في الكثير من دول العالم، لكنها ما تزال دون مستوى المثل والقيم الفكرية الديمقراطية الحقيقية المبتغاة؛ بسبب المشكلات والأزمات التي تعصف بها بين الحين والآخر، فالديمقراطيات في إيطاليا واليابان وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة عريقة وقائمة على نظم دستورية ودرجة عالية من الليبرالية إلا أنها ما زالت تعاني الفساد والافضليات وحالة انعدام المساواة في توزيع في الأدوار السياسية، سيما في مرحلة ظهور صراع الهويات البديلة والخشية من الأفكار الوافدة؛ بسبب تزايد معدلات الهجرة من جانب الدول غير المستقرة التي تعاني الحروب والنزاعات بمختلف أشكالها كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط. بمعنى أنه لا توجد ديمقراطية متكاملة يمكن أن تتيح لمواطنيها حقوقاً سياسية متساوية أو حتى استجابة كاملة لهم من جانب حكوماتهم، في ظل تباينات المنطلقات الفكرية بالممارسات الديمقراطية التي أظهرت أمامنا العديد من الإشكاليات الفكرية التي تعاني منها الديمقراطية المعاصرة عند التطبيق.

فمنذ النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين شهدنا وجود اتجاهين متناقضين مع بعضهما البعض، أحدهما تمثل في حدوث نمو متواصل للديمقراطيات الانتخابية، والثاني حدوث تعثر واضح في الديمقراطية الليبرالية (اتساع الفجوة بين الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية)، من هنا، فإن الاتجاهين يؤشران وجود حالة من السطحية والتماهي خصوصًا في المرحلة الأخيرة من الموجة الثالثة للديمقراطية. كما إن هناك مؤشر آخر يتعلق بتداعيات حاصلة في داخل البنية الديمقراطية نفسها، سيما في مستوياتها الخاصة بمنظومة الحقوق السياسية والحريات المدنية حصراً، وهذا ما لاحظناه في تجارب وممارسات ديمقراطيات الموجة الثالثة الأكثر أهمية من حيث الاهتمام والتحليل التي سادت في روسيا وباكستان والبرازيل وتركيا.

أما في دول قارة أمريكا اللاتينية فقد طالتها تأثيرات الموجة الثالثة للديمقراطية، وبلغت مستويات معينة في تطورها الديمقراطي الذي بات واسعاً باستثناء كوبا والمكسيك، وإلى حد ما هايتي وبيرو؛ من هنا جاء التصنيف الدولي للدول التي تعمل وفقاً لمؤشرات الديمقراطية، ليضع جميع دول القارة اللاتينية ضمن تصنيف الديمقراطيات المستقرة وبنسبة (٩٦%) التي جرى تبويبها بحسب تأكيدات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، لكن في عام ١٩٩٣ اتضح التأكيدات بأنها جاءت بعكس الواقع؛ إذ بلغ عدد الدول الحرة فقط ثمان دول بعد أن كانت (١٣) دولة في عام ١٩٨٧، لتعقبها القفزات النوعية التي حصلت خلال العشر سنوات اللاحقة في ظل اتفاقيات السلام في أمريكا اللاتينية والانتقالات السياسية في هايتي والبارجواي والمكسيك، لكن مستوى الحريات بقي في أدنى مستوياته. من هنا يمكننا القول بأن الديمقراطية لا يمكن فرضها بالقوة؛ لأن مفتاح النجاح يكمن في انفتاح السياسات نحو الاقتصادات الإقليمية والدولية، وتقليص قيود السيطرة البيروقراطية، وتسريع حالة النمو الاقتصادي، وتحسين الانظمة التعليمية مع تشجيع أنماط التغيير السياسي التدريجي (الإصلاحات الديمقراطية المتتالية).

Abstract:

This research has tackled about different topics that witnessed huge transformations toward democracy, whereas there were many intellectual contributions which concerning with contemporary political thoughts. So the paradigm of fulfillment liberal democracy since 1990 had imposed unilateral thoughts according to the visions which derived from European states and especially within the hegemony of unipolar by United states of America.

All of states in our world procured the democracy incompatible with the recent values of human rights and democracy , So that the authority has been aiming as comprehensive perception to evaluate the states as soon as free or non-free states indications.

The article had concentrated on various subjects pertaining with the practicing democracy and holding several elections as presidential or parliamentary franchising.

The subjects of our research scattered into many items to recognize between the real democracy and another form of democracy as so – called the hybrid democracy, until to achieve perceptive and knowledgeable participation which believed about assimilation policy to gather all kinds of democracy.

Furthermore , there were different problematic issues appeared during free society of democracy even in the advanced states of the world , because of the corruption matters and disrespect of human rights systems , specifically after the disruptions of emigrations and the challenges of terrorism since 2001.

The developing states became on the pivot brim after increasing attentions about practicing elections and doing too much missions to override the various obstacles and impediments , in order to fulfillment the indications of integrity and real democracy at any period of evolutionary steps in political , economic , security , and social stability. So that it became very necessary to accomplish all requirements of political and constitutional reform to be more prolific than another kind of corrective procedures , especially in the stage of increasing challenges in front of liberal democracy that faced another

scene for the future ; without updating its contents and overcoming dimensions of its disadvantages according to the recent developments. So that , it became very necessary to open futuristic aspects toward new style of democracy ; for preserving all ambitions in different sides of processes democratization that it will have more stability than another previous period in the evolutionary of democratic experiments.



المقدمة :

يشهد عالمنا المعاصر تناظرًا ملحوظًا في آليات الممارسات الانتخابية في ظل تباين المنطلقات الفكرية للتجارب الديمقراطية التي انعكست بشكل وآخر على الكثير من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، كونه ينتظم في واقع افتراضي تحركه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي وفرت بيئة جديدة تقاربت فيها الرؤى والأفكار، ومن الطبيعي أن تشهد بالمحصلة النهائية ردود أفعال عكسية أو حتى متناظرة ؛ لأن تقارب المجتمعات واختلافها في طبيعة ومضمون الرؤى والافكار أمر بديهي، ولكننا بحاجة إلى رؤية تحليلية نقدية لما يدور من حولنا من معتقدات وإيديولوجيات فكرية سياسية متأتية من نظريات ومدارس فكرية متباينة. فدول العالم جميعًا ليست متشابهة في ظروفها وواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما سواه من مجالات، فما يصح لدولة ما قد لا يستقيم تطبيقه في دولة أخرى، بقدر تعلق الأمر بالرؤى والمنطلقات الفكرية التي تتعلق بتطبيق الممارسات الانتخابية الديمقراطية، كما إنه لا يمكن تعميم ممارسة تجربة ديمقراطية في حالة نجاحها في دولة ما على بقية الدول حتى وإن كانت الديمقراطية مؤدلجة (الديمقراطية الليبرالية الراهنة). ليستمر الوضع هكذا وصولاً إلى إفران أنماط متعددة من التجارب الديمقراطية والممارسات الانتخابية التي تشهد قوانين انتخابية متباينة، فهناك الكثير من الأنظمة الانتخابية المعتمدة في التجارب الديمقراطية المختلفة (نظام الأكثرية، النظام النسبي، النظام المختلط، النظام شبه النسبي وما سواها من الأنظمة)، والعراق على سبيل المثال من الدول التي طبقت أنظمة انتخابية ديمقراطية عدة بدءًا من القائمة المغلقة وصولاً إلى القائمة المفتوحة التي تجري وفقا لعمليات حسابية معقدة (نظام سانت ليغو الراهن)، التي اعتمدت على الوزن النسبي العددي لكل قائمة أو كيان أو مرشح مستقل مع احتساب النسب العددية للباقي الأقوى، ليجري في النهاية توزيع المقاعد النيابية على هذا الأساس في حين تبقى المعادلة الحاكمة في ذلك هو اعتماد نظرية تقاسم السلطة التي جرت وفقًا

لا اعتبارات المحاصصة والتوافق وما سواها من مفاهيم أريكت كثيرًا التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق منذ عام ٢٠٠٣.

من هنا يمكننا أن نطرح التساؤلات الآتية من أجل تحليل التجارب الديمقراطية والممارسات الانتخابية في الكثير من دول العالم ولكن من منظور نقدي مقارن، فما أبرز النظم الانتخابية الأكثر موائمة لواقع المجتمعات الإنسانية؟ وما طبيعة المحتوى الانتخابي المناسب في هذه التجارب الديمقراطية؟ وهل يكفي بُعدًا ما لضمان شكل مناسب في ممارسة التجربة الديمقراطية؟ وما طبيعة المنطلقات الفكرية للتيارات السياسية والاجتماعية والثقافية ورؤيتها في شكل الممارسة الديمقراطية المناسبة لضرورات المرحلة؟ وما دور تنوع الأفكار والثقافات في صيرورة تجربة ديمقراطية حقيقية ضامنة للاستقرار السياسي والاجتماعي على حد سواء؟ وما مضمون فلسفة المجتمع وفلسفة النظام السياسي الحالي في تجريب الممارسات الانتخابية؟ وهل هناك مقاربات فكرية تؤسس لحالة من الاستيعاب والضيظ لجميع المشاركين والطامحين بالسلطة؟ وما جهود الممارسات الانتخابية الديمقراطية في صناعة شكل ومضمون حقيقي للديمقراطية؟ وفي محمل هذه التساؤلات تكون الإجابة عنها في محاور بحثنا الذي أنظم في المحاور القادمة، المتعلقة في تحليل نقدي للمنطلقات الفكرية للديمقراطية المعاصرة في ظل تناظر البات الممارسات الانتخابية.

أهمية البحث :

تتعلق أهمية البحث من دراسة واقع الممارسات الانتخابية التي تشهدها الكثير من دول العالم لاسيما دول العالم النامي التي استندت إلى مرجعيات فكرية ديمقراطية متباينة ومؤدلجة، ناهيك عن تطبيق الديمقراطية المعاصرة في ظل حدوث العديد من التناقضات لا بل وحتى الاخفاقات، بسبب الاعتماد على مؤشرات دولية جرى اعتمادها لتصنيف الدول ضمن مجموعة الدول الحرة أو مجموعة الدول غير الحرة؛ لتكون المحصلة النهائية في مواجهة تحديات جديدة تتعلق بمؤشرات (الحوكمة،

المساءلة والمحاسبة والشفافية، الهجرة، قضايا الفساد السياسي والمالي والإداري، وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وما سواها من المؤشرات). والشيء نفسه ينطبق على الدول المتقدمة التي تعتمد أنظمة صارمة في مواجهة تحديات هذه المؤشرات نوعاً ما، ولكن بدت بشكل أخف وطأة مقارنة بدول العالم النامي، إذ باتت تعاني اليوم من هواجس الثقافات الوافدة المتباينة بسبب الهجرة إليها من مناطق النزاع والتوتر (الشرق الأوسط بالتحديد وما سواها من مناطق أخرى من العالم)، فضلاً عن خشيتها من صراع الهويات البديلة في ظل تنامي قوة التيارات الشعبوية التي تمثل الاتجاه اليميني الأخذ في التصاعد في القارتين الأوروبية والأمريكية على حد سواء والذي يحمل الكثير من الأفكار المتشددة على مستوى التعاطي مع مشكلات العالم المتداخلة حالياً في وقتنا الراهن

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث في اعتماد تجارب الديمقراطية المعاصرة على ممارسات انتخابية عدة باتت الأساس في التعويل عليها كمؤشر للدول الحرة، ولكن الواقع أظهر وضعاً مغايراً إلى حد ما ومختلفاً في نواتجه لظهور إشكاليات أخرى؛ بسبب تداعيات ظاهرة الإرهاب الدولي والعلو والتطرف الفكري المنتشر في الكثير من دول العالم بلا استثناء تارة، ناهيك عن إشكاليات الفساد والافضليات وانعدام المساواة في تولي مهام الأدوار السياسية كنتيجة من مخرجات التجارب الديمقراطية تارة أخرى.

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من معادلة بسيطة مفادها إنه لا توجد ديمقراطية متكاملة يمكن أن تنتج استقراراً شاملاً من النواحي السياسية الاقتصادية والاجتماعية وما سواها من مجالات الحياة العامة، كي تتيح بالمحصلة النهائية لمواطنيها حقوقاً متساوية بأكملها أو حتى استجابة جزئية لهم من جانب حكوماتهم لا سيما في دول العالم

النامي حصراً، ناهيك عن تفاقم مشكلات الكثير من الدول في ظل غياب الفلسفة الحقيقية للثقافة السياسية الديمقراطية للمشاركة في الممارسات الانتخابية، التي تعمل وفقاً للقوانين الانتخابية الشكلية التي قد تقوّض الفرص نسبياً أمام القوى السياسية والاجتماعية في أن يكون لها الدور المناسب لتؤديه ضمن محتوى الديمقراطية المعاصرة الراهنة على أقل تقدير.

منهجية البحث :

استند البحث إلى منهجية علمية محددة تكمن في المنهج الوظيفي لمعرفة وتحليل أبعاد الممارسات الانتخابية في ظل التجارب الديمقراطية المعاصرة، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي لتحديد مضمون التباينات والتناقضات السائدة في ديمقراطيات الكثير من دول العالم ومنها دول العالم النامي وفقاً لمؤشرات مجموعة الدول الحرة والعكس هو الصحيح.

هيكلية البحث :

انتظم البحث في دراسته ضمن ثلاثة محاور مع مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات، بحث المحور الأول في التحولات السياسية الفكرية في الديمقراطية المعاصرة، لمعرفة أبعاد التباينات الفكرية وتناقضات التجارب الديمقراطية وظهور نمط التحول نحو الأنظمة الديمقراطية الهجينة. أما المحور الثاني، فقد بحث في الإشكاليات الفكرية للديمقراطية عند التطبيق الذي ساد فيه أنموذج الديمقراطية النخبوية والسلطوية الانتخابية، لإجراء مقارنة علمية في إشكالية تباين الممارسات الديمقراطية. في حين بحث المحور الثالث في موضوعة الموجة المعاكسة لديمقراطيات الموجة الثالثة، من أجل تحديد أبعاد تأثير ديمقراطيات الاحتواء والإدراك المعرفي في ظل تحليل تجارب بعض الدول الديمقراطية في ظل التحولات السياسية الراهنة لمعرفة آفاق مستقبل الديمقراطية الانتخابية القادمة.

أولاً : التحولات السياسية الفكرية في الديمقراطية المعاصرة :

لقد أفرزت التحولات السياسية العالمية الديمقراطية المعاصرة معطيات فكرية متباينة ناتجة عن عولمة الفكر الديمقراطي في ظل تسارع التفوق التكنولوجي وزيادة التقارب الأيديولوجي بفعل فرض نموذج أحادي للفكر الليبرالي الغربي الرأسمالي السائد حالياً في الكثير من دول العالم، ناهيك عن التحولات الفكرية المصاحبة لها بفعل محاولة اختراق المنظومات الفكرية المحلية نفسها، بقصد فرض نموذجها الذي تعده اليوم انتصاراً لقيمها الديمقراطية التي ناضلت من أجلها لعقود طوال من الزمن (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)^(١) ومما لاشك فيه، فإن مجمل هذه التحولات السياسية والفكرية قد أفضت إلى حدوث تباينات عدة أثرت بشكل أو آخر على التجارب الديمقراطية نفسها، ناهيك عن نتائجها التي باتت أمام تحديات حقيقية تمثلت في ظهور أنماط مختلفة من أشكال الحكم والتحكم لضمان البقاء في السلطة في ظل التطور الحاصل في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي ستتحكم هي الأخرى باتجاهات ومسارات الديمقراطية المعاصرة في المستقبل القريب.

١ - التباينات الفكرية وتناقضات التجارب الديمقراطية :

من هنا جاء طرح منطلق فكري نابع من اعتماد الحلول الوسط في الممارسة الديمقراطية بعد أن تغيرت الكثير من المفاهيم والمنطلقات الفكرية السابقة التي تعلق بواقع جديد في عالم ديمقراطي لمرحلة ما بعد عام ١٩٤٥، مقارنة بواقعنا الراهن الذي تهاوت فيه جميع نماذج الحكم الاشتراكي في أوروبا الشرقية (مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١). مما دفع بوزير الخارجية الألماني " فرانك فالتر شتاينمر " Frank-Walter Steinmeier (الذي تولي منصب وزير الخارجية للمرة الأولى في المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) وللمرة الثانية خلال المدة (٢٠١٣ - ٢٠١٧) إلى طرح ما سمي بمبادرة فكرية تعلق ب (الحلول الوسط) بالتعاون مع البرازيل والهند واليابان، التي جاءت على شكل مقترحات فكرية للحلول الموضوعية التي يمكن

تطبيقها في الكثير من دول العالم (لا سيما منذ عام ٢٠٠٥)، والتي تعني البدء في الإصلاحات الديمقراطية بشكل يتحدد على مدد زمنية محددة مؤقتة تصل في نهاية المطاف إلى إجراء تقويم شامل لجميع المتغيرات؛ كي تنتهي بطرح أفكار جديدة تعالج مشكلات العالم الراهنة الذي يعيش في تداعيات عدة في ظل ضعف قدرة الأمم المتحدة على مواكبة التطورات الراهنة^(٢).

أما تأثير وسائل التطور التكنولوجية لشبكة المعلومات الدولية عبر الإنترنت، فإنها ستمارس فعلها في تغيير القنوات بشأن المنطلقات الفكرية والشيء نفسه بالنسبة للممارسات الديمقراطية المعاصرة، كونها ستحقق ما لم تستطع أن تحققه وسائل الاتصالات المرئية والمكتوبة السابقة؛ بمعنى إننا ستكون أمام مخرجات تأثيرية متسارعة في محتوى الأفكار السائدة في العالم^(٣).

مع الأخذ بالحسبان حالة الغلو الفكري والتشدد السائدة لدى الجماعات المتشددة والمتطرفة في الكثير من دول العالم بلا استثناء؛ (بسبب تداعيات الحرب الكونية على الإرهاب منذ عام ٢٠٠١)؛ لنكون أمام تغير فكري أيديولوجي حمل في ثناياه قنوات متباينة بشأن قضايا العصر المختلفة ومنها شكل الدولة ونمط الحكم المناسب وطبيعة ممارسة السلطة نفسها؛ وجميعها قضايا باتت تدخل في صيرورة نماذج ديمقراطية خاصة قد توأم واقع مجتمع ما والعكس هو الصحيح، قد لا يناسبها ويولد لديها تباينات وربما تناقضات فكرية وسياسية واجتماعية عدة، عندما تكون مدلولاتها القيمية والفكرية والاجتماعية المتوارثة والمكتسبة عبر السنين متباينة أصلاً على صعيد الواقع التجريبي لها.

كما إن المجتمعات وجدناها في الأصل قد تكونت قبل تكوين الدولة، وتمكنت من إنجاز تقدمًا حضاريًا وبناءات فكرية عدة، ثم جاءت السلطة لتدبير وتشرف على كل ظواهر المجتمع من أجل غاية أساسية مهمة وهي تحسين مصيره الإنساني، فكلما باتت السلطة جيدة بات المجتمع في أفضل حال كونها الوسيلة في تحقيق كل ما يمثل

قيمة عليا للجماعة ومنها العدالة والمساواة والحرية ؛ إذ يؤكد " إيريك كيسلاسي " في كتابه (الديمقراطية والمساواة) بأن الديمقراطية لا تقوم إلا على أساس بنية اجتماعية مناسبة؛ لأنها بالنتيجة ظاهرة اجتماعية، كما إن المجتمع الديمقراطي يكون متميزاً بطبيعة مجتمعه الخاصة، وعندما تكون الشروط متساوية لضمان ممارسة ديمقراطية متساوية يكون من السهل تحقيق حالة التبادل في تولي مراكز المسؤولية^(٤).

من هنا أكد " إيوجين روغان " في كتابه (تاريخ العرب) إن أسباب النجاح والفشل في المشروعات السياسية والحضارية السابقة والراهنة في الدول العربية على سبيل المثال لا الحصر يكمن في مدى سعي العرب إلى تحقيقها أو ما سواه، فقد كان العرب هم سجل لتطور أسس النظام القبلي والثقافي معاً، ولا يمكن لأية قوة خارجية فكرية أن تعثر على مفاتيح المنطقة العربية (وفقاً لفكرة إيوجين)^(٥). فقد وجد " ريموند وليمز " بأن الديمقراطية في صيرورتها الأولى كانت مصطلحاً غير شعبي؛ لأنه كان يتداول بين النخب السياسية كما كانت بداياتهم عندما يجتمع الناس لوحدهم بشكل مباشر. أما سبب تركيز " جان جاك روسو " على فكرة الديمقراطية المباشرة؛ لأنه رآها ضمن دويلات المدن الصغيرة وحتى البلاد التي تسبق الفترة الحديثة التي أوشكت أن تفقد استقلالها الوظيفي، وربما قد احتفظت به أمام نفوذ الدولة القومية الإمبراطورية الحديثة، لتبدأ فكرة الديمقراطية عند " روبرت داهل " Robert Dahl بالعمل بوصفها نموذجاً معيارياً معبراً عن الواقع الحقيقي يعكس المثالية التي أسست للحكومة الشعبية المباشرة؛ ليأتي شكل الحكومة الواقعية التي تعتمد في الأساس على مقاييس التعددية وفقاً لرؤية (داهل) أيضاً، كونها تنطلق من المنظور العملي الممكن على نحو أوسع مما وضعه آخرون (الحكومة التمثيلية وفقاً لرؤية جون ستيوارت ميل). ومن ثم جاءت طروحات (روبرت مايكلز) الفكرية التي ركزت على النظرية الديمقراطية التجريبية الخاصة بالأحزاب السياسية الجماهيرية، بعكس ما أكد عليه (ماكس فيبر) في تصوره

عن البيروقراطية والسلطة العقلانية والكارزمية والتحويلات التي تجري في مضاميتها العملية^(٦).

٢ - التحول نحو الانظمة الديمقراطية الهجينة :

إن التحويلات الديمقراطية الراهنة في الكثير من الدول العربية على سبيل المثال لا تعدو أن تكون تحولاً غير شمولي وهو أقرب للأنظمة الهجينة التي انتقلت من الاستبداد وتوجهت نحو الديمقراطية؛ لأنها تسمح بممارسة العديد من الممارسات الديمقراطية بما فيها الانتخابات مما يحسن من شكل النظام السياسي، ولكن من دون حدوث تحول حقيقي يفضي إلى ديمقراطية كاملة من حيث الجوهر والمضمون^(٧).

من هنا وجدت المجتمعات العربية نفسها تعيش واقعاً مركباً يشهد فيه صراع عميق ما بين القديم والحديث من جانب، مع تنامي الصراع من أجل السلطة ولغاية السلطة وحدها من دون التفكير الجدي في بناء أسس الدولة الحقيقية؛ من هنا وجدنا العديد من دول العالم النامي ما زالت غير مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وما سواها من المجالات، وبدليل استمرار صيرورة الأزمات بأشكالها المختلفة التي تجري ضمن حلقات فراغية ابتهدت كثيراً عن شكل ومضمون الممارسات الديمقراطية الحقيقية التي تنشأ الاستقرار في جميع مستوياته.

أما الأنظمة السياسية الحاكمة، فيفترض أن تقاس ديمقراطيتها على أساس المعايير الآتية^(٨) :

- أ - وجود نظام تنافسي متعدد الأحزاب (التعددية السياسية والفكرية).
- ب - وجود ضمان للمشاركة الفعالة أمام الجميع (الثقافة السياسية المشاركة).
- ج - إجراء انتخابات دورية بشكل عادل ونزيه (الأنظمة الانتخابية الديمقراطية الفاعلة).

د - إمكانية التواصل بين الجمهور والأحزاب من خلال وسائل الإعلام والاتصال في الحملات الانتخابية لاسيما في مرحلة الدعاية وما بعد انتهاء ممارسة التجربة الانتخابية الديمقراطية (التفاعلية الحوارية من منطلق فكري عقلائي تطبيقا للبرامج الانتخابية المنشودة).

أما الممارسات الانتخابية، فقد تفضي إلى ظهور ما يعرف ب (السلطوية الانتخابية) التي استخدمها " تشيدلر " Chiedler من أجل وصف الأنظمة التي تسمح بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب، ولكن في ظل وجود بيئة سلطوية، وكما يصفها " ليفتسكي ووي " Levtski Wooai بأنها تنافس حقيقي، ولكن غير عادل بالمرة. بمعنى إن الممارسة الانتخابية لا تعود أن تكون جزءاً من التجربة الديمقراطية، وهي أداة من أدوات تحميل النظام السياسي لضمان استمراريته لتبقى إشكالية فكرة (السلطوية الانتخابية) تكمن في إنها لا تعكس حالة ضعف النظام ولا تعكس حالة استسلامه للإرادة الشعبية الدافعة لإيجاد بيئة ديمقراطية، وإنما فقط ليوصف بأنه نظام ديمقراطي يعتمد على الممارسة الانتخابية حصراً. ومن تجارب الأنظمة الديمقراطية الهجينة التي شهدتها العالم كانت في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً بعد الحرب الباردة مثل أوكرانيا وكرواتيا، وفي القارة الأفريقية كانت في دول مثل غانا وكينيا، وتجارب آسيوية أخرى جرت أيضاً في تايوان وماليزيا، أما في القارة اللاتينية فقد جرى تطبيقها في دول مثل المكسيك وبيرو (١).

كما إن منطلق الهيمنة الفكرية والأيديولوجية قد لا يمارس اليوم من محتوى الرسائل فحسب، وإنما بواسطة التقنية التي تحملها وتشرها أيضاً، لذلك يكتسب الوسيط الناقل للأفكار التأثير الأبرز في بناء الثقافة والمعرفة، ومعنى الرسالة وانعكاساته الاجتماعية قد يختلف باختلاف الوسيط الحامل لها؛ إذ أصبحت الصورة التي تشكلها في ذهنية أفكار الناس في عالمنا المعاصر حالياً مأخوذة من تكنولوجيا الاتصالات الحديثة؛ لأن الوسيط ينتج أفكاراً وبمركزها ويديرها بنفسه، ليكون الأمر غير متعلق بالبيئة الثقافية

وحدها، وإنما متعلّقاً ببنية التقنيات التي باتت في خدمة الأنظمة ومؤسسات الدولة حصراً^(١٠). لاسيما وإن عالمنا المعاصر باتت تتحكم فيه هذه التقنيات الحديثة التي ما انفكت أن يكون لها الدور الكبير في صيرورة ظروف جديدة ناجمة عن تطبيق الديمقراطية المعاصرة تارة، فضلا عن ظهور إشكاليات عدة لم تكن في الحسبان، وهي تتأرجح بين مؤشرات الدول الحرة والدول غير الحرة وبحسب المعايير الدولية المعتمدة في تصنيف تجارب الدول الديمقراطية الحقيقية المستقرة تارة أخرى.

ثانيا : الإشكاليات الفكرية للديمقراطية عند التطبيق :

يشهد عالمنا المعاصر العديد من المصالح المتباينة وربما المتناقضة أيضاً وهي في أغلب الأحيان يكون الجميع محكوماً بها، ولكن يجب ان تكون المصالح لشيء ما وضمن محتوى خاص يكون مدرك بالنسبة للجميع على حد سواء^(١١)؛ إذ إن الديمقراطية الليبرالية على الرغم من تطورها في الكثير من دول العالم، لكنها ما تزال دون مستوى المنل والقيم الفكرية الديمقراطية الحقيقية المبتغاة؛ بسبب المشكلات والأزمات التي تعصف بها بين الحين والآخر، فالديمقراطيات في إيطاليا واليابان وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة عريقة وقائمة على نظم دستورية ودرجة عالية من الليبرالية، إلا إنها ما زالت تعاني الفساد والأفضلية واللامساواة في الأدوار السياسية، بمعنى أنه لا توجد ديمقراطية متكاملة يمكن أن تتيح لمواطنيها حقوقاً سياسية متساوية أو حتى استجابة كاملة لهم من جانب حكوماتهم. كما إن الديمقراطية ليست بالضرورة مطالبة بتأمين مجتمع ديمقراطي قائم على فرص متساوية للمواطنين في جميع المجالات، ولكنها يفترض أن تكون مطالبة بتأمين قدر واسع من الحرية يتيح للمواطنين اختيار الحكومات أو السياسات البديلة، وأن يضمن للجماعات المتضررة الفرصة في أن تعيد تنظيم نفسها سياسياً وفكرياً، من هنا تتضح أهمية البناء الديمقراطي (لاسيما الديمقراطيات الليبرالية السائدة في وقتنا الراهن) والتي تمهد لتطلعات أفضل من أجل تقليص حالة انعدام

المساواة (اللامساواة الاجتماعية والسياسية) وتصحيح السياسات الخاطئة ومعالجة الفساد الحاصل في حكوماتها^(١٢).

١ - ظهور انموذج الديمقراطية النخبوية والسلطوية الانتخابية :

إن تزايد حالة اللامساواة الكبيرة الحاصلة حالياً في دول العالم ضمن ما يعرف بتطورات النظام الرأسمالي التي يراها (توماس فريدمان) في النهاية بأنه سيصل إلى أن كل من الثروة والدخل والاستحواذ على الملكية ستكون هي السائدة فكرياً وعملياً، وبما يضمن لبعض السكان في أن تتوفر لديهم الفرصة للوصول إلى مراكز الحكام أو حتى السيطرة عليهم في بعض الأحيان، وهذا ما سيكون له أكبر فرصة مستقبلاً مقارنة بما يعرف بـ (كتلة الناخبين)؛ والسبب في ذلك هو إن مفكري الديمقراطية ومنظريها يرون أن مظاهر الهيمنة السياسية واللامساواة (الملكية الخاصة أو الاحتكارية) التي نادراً ما نوقشت في المنطلقات الفكرية عن الديمقراطية في مراحلها المبكرة سوف تتغير وتكون عرضة للتحويلات المتباينة؛ لأن المجتمعات الراهنة تشهد توصالاً متقدماً في ظل العصر الجديد للثورة المعلوماتية والمعرفية، وإن الممارسات الانتخابية الشكلية قد تفضي إلى وجود حالة من التمثيل، ولكن ليست محل ثقة ورضا كل الناس؛ لأن النخبوي الديمقراطي يميل إلى أن يجعل الانتخابات أوراقاً رابحة كوسيلة شرعية لتأكيد إرادة الجماعة أو الأمة بشرط إلغاء جميع الفوارق والتباينات الحاصلة فيما بين بعدين فكريين الأول يكمن فيما هو صالح، والثاني يرتبط بما هو غير صالح عند تطبيق الانتخابات^(١٣).

وإن تطور الديمقراطية وتثقيتها لن يسهم في معالجة جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي تواجه المجتمعات، لكنها توسع من مجال المناظرات العامة وتدعم الجماعات التي بقيت غير مؤثرة لسنوات طوال، كما إنها تزيد من كفاءة المواطنين وتحفز حكوماتهم على تعميق الإصلاحات الديمقراطية وتوسيع مجالاتها. ولكن تبقى مشكلات أخرى غير محلولة إلى الآن مثل تقليص حدة الجرائم

والعزلة عن العالم فكرياً، والهجرة غير الشرعية وصراع الهويات الاجتماعية وما سواها من المشكلات التي ستبقى معوقاً في تطوير الديمقراطية وتميئتها. كما إن حركة التطور الديمقراطية لا تسير باتجاه واحد، والأنظمة الديمقراطية بنوعها الانتخابي والليبرالي معرض للتدهور في حالة انتشار مظاهر الفساد بأنواعه، وعدم الاستجابة لمطالب الجماهير، لاسيما اذا ما غابت جهود الاصلاح والتجديد أيضاً ؛ لأن الديمقراطية في هذه الحالة ستفقد مضمونها ومحتواها وقد تتلاشى تماماً^(٤). لتبقى الاختلافات والتباينات في الرؤى الفكرية بشأن قضايا أخرى أكثر خطورة تتعلق في تنوع أنماط الهيمنة القادمة، وكذلك في طبيعة أنماط الملكية لوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي ستتحكم في شكل ومضمون المحتوى الفكري الديمقراطي حاضراً ومستقبلاً.

٢ - مقارنة في إشكالية تباين الممارسات الديمقراطية

إن مقارنة تباينات المنطلقات الفكرية بالممارسات الديمقراطية يظهر لنا الإشكاليات الفكرية التي تعاني منها الديمقراطية عند التطبيق، لاسيما مرحلة النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين التي شهدت وجود اتجاهين متناقضين مع بعضهما البعض، أحدهما تمثل في حدوث نمو متواصل للديمقراطيات الانتخابية، والثاني حدوث تعثر واضح في الديمقراطية الليبرالية (اتساع الهوة بين الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية)، من هنا، فإن الاتجاهين يؤشران وجود حالة من السطحية والتماهي خصوصاً في المرحلة الأخيرة من الموجة الثالثة للديمقراطية. كما إن هناك مؤشر آخر يتعلق بتداعيات حاصلة في داخل البنية الديمقراطية نفسها، لاسيما في مستوياتها الخاصة بمنظومة الحقوق السياسية والحريات المدنية حصراً، وهذا ما لحظناه في تجارب وممارسات ديمقراطيات الموجة الثالثة الأكثر أهمية من حيث الاهتمام والتحليل التي سادت في روسيا وباكستان والبرازيل وتركيا. أما حالة التراجع (ويصفها " فيليب غرين " بالتدهور) فقد باتت بارزة في عدد من ديمقراطيات

العالم الثالث مثل الهند وسري لانكا وكولومبيا وفنزويلا؛ (بسبب التراجع في بعض مستويات ممارسة الحريات العامة، تفاقم مشكلات الفقر، المرض، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، غسيل الأموال...)، ففي الهند تشهد تدهورًا في المستوى العالي من الحرية إلى مستوى الجزئي، وأما باكستان فتعاني هي الأخرى من الحرية الجزئية التي وصلت إلى فوضى سياسية، في حين شهدت البرازيل والفلبين تدهورًا في الحريات المدنية مما أبعدهما عن تصنيفات مجموعة الدول الحرة. وتركيا تُعدّ الأكثر أهمية في الموجة الثالثة للديمقراطية، ولكنها تراجعت في تصنيفات مجموعة الدول الحرة بسبب التدهور السياسي الحاصل فيها؛ والذي يعود إلى المشكلات السياسية بين الحكومة والمعارضة، ناهيك عن معارضة الجماعات الإسلامية لمبادئ العلمانية الحاضرة دوماً في وضعها السياسي الراهن، مع وجود حالات من الفساد الإداري وتساعد حركات العنف فيها، وكفاح الأقلية الكردية للاعتراف بحقوقها السياسية والتي باتت الأكثر عنفاً؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي يروج لها الغرب (تحديات مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي) (١٥).

أما في دول قارة أمريكا اللاتينية، فقد طالتها تأثيرات الموجة الثالثة للديمقراطية وبلغت مستويات معينة في تطورها الديمقراطي الذي بات واسعاً باستثناء كوبا والمكسيك، وإلى حد ما هايتي وبيرو؛ من هنا جاء التصنيف الدولي للدول التي تعمل وفقاً لمؤشرات الديمقراطية ليضع جميع دول القارة اللاتينية ضمن تصنيف الديمقراطيات المستقرة وبنسبة (٩٦ %) التي جرى تبويبها بحسب تأكيدات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، لكن في عام ١٩٩٣ اتضحت التأكيدات بأنها جاءت بعكس الواقع؛ إذ بلغ عدد الدول الحرة فقط ثماني دول بعد أن كانت (١٣) دولة في عام ١٩٨٧، لتعقبها القفزات النوعية التي حصلت خلال العشر سنوات اللاحقة في ظل اتفاقيات السلام في أمريكا اللاتينية عموماً؛ إذ إن الانتقالات السياسية الديمقراطية في هايتي والبارجواي والمكسيك كانت ملحوظة إلى حد كبير مع الفارق في مستوى

الحریات الذي بقي في أدنى مستوياته. ففي تشيلي ونيكاراجوا وهابيتي وبنما والبارجواي شهدت تحولات ديمقراطية، ولكن لم تبق منها سوى تشيلي ضمن تصنيفات الدول الحرة. والشيء نفسه في الأرجنتين وجامايكا وفنزويلا على الرغم من صمود ديمقراطيات جميع دولها، لكنها ما زالت تعاني من الفساد والفقر وأعمال العنف والهجرة وتجارة المخدرات وما سواها من المشكلات، مما عززت جهود المراقبين السياسيين الدوليين من أجل انضاج الديمقراطيات فيها ودعمها، من خلال تعزيز البنى الدستورية كما هو الحال في كولومبيا وبنما والأرجنتين وتشيلي وهابيتي، لتكون عوامل مشجعة في مستقبل ممارسة الديمقراطية كما هو الحال حاليًا في أوروبا الشرقية وجنوبها على حد سواء^(١٦).

في حين ما زالت روسيا (*) تتأرجح بين متطلبات العهد الجديد من ضرورة سيادة دولة القانون وبين ما ورثته من المرحلة السابقة من تركيز السلطة بيد الرئيس (إرث الاتحاد السوفيتي السابق)، في ظل تنامي قوة التجمعات البيروقراطية مع ضعف نظامها القضائي كما هو الحال في دول أوروبا الشرقية أيضًا ودول بحر البلطيق على حد سواء^(١٧).

ثالثًا : الموجة المعاكسة لديمقراطيات الموجة الثالثة :

لا بد من حدوث تطور في مسارات التطور الديمقراطي الحاصلة في عموم دول العالم من خلال إيجاد توازن مقبول فيما بين ما تحققه الممارسات الانتخابية فعليًا مقارنة بالإنجازات التي قد يراها كم هائل من الاخفاقات^(١٨). وهذا شيء طبيعي كونها تمر بمرحلة خطيرة قد تفضي الى تراجع المحتوى الديمقراطي الليبرالي، بحيث تشهد موجة من انعدام الاستقرار في الكثير من مجالات الحياة، كرد فعل لحالة الهشاشة والضعف التي تمر بها أكثر الدول عند إجراء مقارنة بسيطة ما بين الدول الحرة والدول غير الحرة، والتي تعاني من أزمات ومشكلات في تطبيق معايير منظومة الحقوق الانسانية والحریات الأساسية وما سواها بحسب التصنيفات العالمية

المعتمدة بين الحين والآخر من أجل تحديد مضمون ومحتوى واقع الديمقراطية المعاصرة حاضراً ومستقبلاً.

١ - ظهور نمط ديمقراطيات الاحتواء والإدراك المعرفي :

فالديمقراطيات اليوم ذات تنظيم هرمي يعتمد على قوة الأفكار وتكنولوجيا المعلومات التي باتت في غير مصلحة الإنسان نفسه؛ بسبب اختلاف محتواها وشكلها، لا سيما وان المعلومة اليوم (الأفكار) باتت تشكل القوة الحقيقية في التأثير على الممارسات الديمقراطية، وهناك من يتحكم بالمعلومات والأفكار في توجيهها والعكس هو الصحيح، فهناك من يحجب المعلومات والأفكار فيما اذا كانت موضوعية وتشهد تنافساً ملحوظاً في تلفظها وترويجها (المنطلقات الأفكار المركبة) على مختلف المستويات (١٩).

من هنا يمكننا القول بأن الديمقراطية لا يمكن فرضها بالقوة؛ لأن مفتاح النجاح يكمن في انفتاح السياسات نحو الاقتصادات الاقليمية والدولية، وتقليص قيود السيطرة البيروقراطية، وتسريع حالة النمو الاقتصادي، وتحسين الأنظمة التعليمية مع تشجيع أنماط التغيير السياسي التدريجي، فعلى سبيل المثال دول مثل البحرين وعمان والكويت والمغرب بدأت في هذه المسارات على أمل استكمال متطلبات الاصلاح؛ لأن الديمقراطية التي ظهرت في اليابان وكوريا قد تعاشت الى حد كبير مع ثقافات شعوبها المحلية، لتبدو متداخلة مع قيمها المحلية الأصلية المتجذرة في مجتمعات القارة الآسيوية (٢٠).

أما تعزيز الديمقراطية فيجري على مستويات عدة منها (٢١) :

أ - تعزيز الديمقراطية على مستوى الفئات المنتخبة ومنهم صناع القرار والسياسات العامة، وواضعوا الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية، كونهم من يمتلك قوة التحكم في الأحداث واتخاذ القرارات وهم

المؤثرون في صياغة شكل ومضمون الثقافة السياسية الديمقراطية الجديدة
الراهنة.

ب - تعزيز الديمقراطية من خلال استيعاب جميع العناصر التي تقف في وسط
التحولات لعدم قناعتها ورضاها أو ربما لرفضها، ومن ثم سعيها نحو كسب
العناصر المعتدلة لتنشيط محتوى الديمقراطية من جانب الفئات والمنظمات
والمؤسسات العاملة في مجالاتها الحيوية.

ج - تعزيز الديمقراطية من خلال الاعتماد على الجماهير للوصول إلى حالة
من الاتفاق على إن الديمقراطية هي الانموذج الأفضل في حل ومعالجة
مشكلات الدولة والمجتمع على حد سواء حاضراً ومستقبلاً.

د - تعزيز الديمقراطية يكون من خلال تحسين أداء النظام نفسه، فمع توالي
الحكومات وتعاقبها يكتسب النظام الديمقراطي فاعلية المشاركة الحقيقية
بالتجربة ضمن شرعية سياسية ودستورية أوسع.

بمعنى إننا سنتحول من أنموذج نقل المعلومات على مرحلتين (Two step
flow of communication) ونموذج الانتباه والإدراك الانتقائي (Selective
attention and perception)، وصولاً إلى اللوج في نماذج التواصل الفكري
السريعة الناجمة من تدفق المعلومات الهائل عبر وسائل الاتصال المعلوماتي الحديثة
الراهنة (٢٢).

مما لا يدع مجالاً للشك في تميّط أشكال جديدة أخرى في التفاعل مع الكم
الهائل من الأفكار الوافدة من مختلف المنطلقات الفكرية في ثقافات شعوب العالم
المتباينة؛ ليكون الإنسان في حيرة من أمره في الانتقاء والاختيار، وتزداد مستويات
الحيرة عندما لا يستطيع أحد ما أن يميز بين ما هو مناسب وما هو غير متوافق

أصلا مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، وحتى في مصادره الفكرية التي بدأت تتأثر بحالات التفاعلية الحاصلة بين شعوب العالم (التقارب النوعي معرفياً وثقافياً).

من هنا يمكننا القول إن أي تغيير في الممارسات السياسية الديمقراطية نابع من التغيير الحاصل في المنطلقات الفكرية نفسها التي تقدم نماذج مختلفة من الأنظمة الانتخابية، فلا بد عندئذ من تحليل المنطلقات ومعرفة مضمون ومحتوى طبيعة الممارسات التي ستحدد آفاق التغيير والتحول الديمقراطي الصحيح على مدى المستقبل القريب.

٢ - تحليل تجارب بعض الدول الديمقراطية في ظل التحولات السياسية الراهنة :

إن تحليل تجارب بعض الدول الديمقراطية على صعيد الممارسة يكشف لنا حجم التحديات التي ما زالت تواجهها أغلب دول العالم النامي في إطار استكمال متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وما سواه من مجالات، لا سيما وإن الكثير من هذه التجارب تحاول تنفيذ برامجها السياسية التي وعدت جمهور ناخبها في مجال قطاعات التوظيف والعمل والاستثمار من جانب، أو في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات وغيرها من الأهداف من جانب آخر. كما هو الحال في التحديات التي تواجهها المكسيك من أجل التهيؤ لخوض انتخابات تموز / يوليو عام ٢٠١٨ الرئاسية في ظل الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية من جراء ممارسات إدارتها، من أجل السيطرة على أبعاد توجيه برامج المرشحين (تحديد المسارات) في سباق السلطة الحاصل ما بين " خوسيه انطونيو ميد " وزير الخزانة المكسيكي السابق والمرشح عن قائمة الحزب الثوري الحاكم، فضلا عن اليسار المكسيكي الذي يمثله " مانويل لوبيز أوبرا دور " والذي يُعد في صدارة المنافسين للانتخابات أيضاً والذي يريد الحفاظ على المصالح الوطنية المكسيكية بعيداً عن ضغوط الإدارة الأمريكية الحالية. أما المرشح الآخر فهي " مارجريتا زفالا " المرشحة عن حزب العمل الوطني المحافظ التي تنتمي لتيار اليمين

الوسط، على أمل استثمار حالة السخط الشعبي المتزايدة ضد حكومة الرئيس " إنريكي بينيا نييتو " (٢٣).

لا سيما وإن عالمنا المعاصر يشهد تحولاً سياسياً كبيراً باتجاه التيارات اليمينية التي باتت الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية في ظل ممارسة التجارب الديمقراطية المعاصرة، ومنها الانتخابات الرئاسية في تشيلي بجولتها الأولى التي جرت في العشرين من تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠١٧ ؛ التي جرت في ظل وجود (٨) مرشحا، وكان أحدهم فقط يمثل التيار اليميني وهو الرئيس الأسبق " سيباستيان بينيرا " مقابل عدد من المرشحين اليساريين أمثال " أليخاندرو غيليه " الذي حصل على دعم الرئيسة " ميشيل باتشليت " . ومما لا شك فيه أن وجود نحو (٦) مرشحا من تيار اليسار جاء في مصلحة الرئيس اليميني الأسبق " بينيرا " وذلك من أجل تفتيت الأصوات الانتخابية الأخرى، مما يعزز موقف الأخير للفوز في الانتخابات الرئاسية التشيلية. (٢٤) وبالفعل استطاع " سيباستيان بينيرا " أن يحقق الفوز في جولة الإعادة للانتخابات في الثامن عشر من كانون الأول / ديسمبر للعام نفسه، عندما حصل على (٥٤ %) من نسبة الأصوات الانتخابية المشاركة فعليا (٢٥).

ومن الدول التي شهدت تحولاً سياسياً ملحوظاً في نظامها السياسي كانت تركيا؛ بسبب المشكلات السياسية التي انتابت الحياة السياسية عموماً، فضلا عن الإشكاليات البنوية التي يعاني منها دستور ١٩٨٢ الذي طبق لمدة ليست بالقصيرة لغاية تعديله في عام ٢٠١٧ من جانب حزب العدالة والتنمية الحاكم، الذي رأى في التحول نحو النظام الرئاسي حلا للمشكلات السياسية والإشكاليات البنوية التي عانى منها نظام الحكم الديمقراطي البرلماني ؛ للخروج من بيروقراطية اتخاذ القرار والابتعاد كثيراً عن أزمات تشكيل الحكومات (***) عقب إجراء كل انتخابات. ناهيك عن الرغبة في الخروج من ازدواجية السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) في ظل التجربة الديمقراطية التي باتت أمام مشهد سياسي وفكري معبأ بالتناقضات، ومليء

بالاصطفافات المرتبكة لعوامل تعلقت بضعف الحكومات وانهيار الائتلافات والتمسك الشديد بتطبيق مبدأ فرض الوصاية على الآخرين الذي يحدث بين الحين والآخر^(٢٦). لتبقى تركيا أمام تحديات خطيرة في ظل تجارها الديمقراطية السابقة واللاحقة (وتداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في الخامس عشر من تموز / يوليو عام ٢٠١٦) حينما وصلت الأوضاع السياسية العامة إلى تناقضات متباينة في الرؤى والأفكار بين السلطة والمعارضة، لاسيما وإن الطرف الأول كان يريد ترسيخ ديمقراطية الحزب الحاكم لضمان بقائه في الحكم ؛ في حين يبقى الطرف المعارض بمنأى عن هذه التحولات التي وجدها في صالح الأول (حزب العدالة والتنمية الحاكم) والتي عدّها جزءاً من ترتيبات تركيز السلطة بيده.

وبدليل التعديلات الدستورية التي أُجريت على دستور عام ١٩٨٢ والتي ضمّت (١٨) تعديلا على بنوده التي استفتى عليها الشعب التركي في السادس عشر من نيسان / أبريل عام ٢٠٠٧ والتي وافق عليها حزب الحركة القومية المعارض، وجرّت الموافقة على إلغاء منصب رئيس الوزراء، ورفع عدد المقاعد في البرلمان من (٥٥٠) إلى (٦٠٠) مقعداً مع إجراء تغييرات أخرى تتعلق بالمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين وما سواها من التعديلات الدستورية. لاسيما وإن الأخيرة قد نالت موافقة البرلمان التركي الذي صوت عليها بأغلبية (٣٣٩) صوتاً، ليتجاوز بذلك الغالبية المطلوبة منه دستوريا والتي تتطلب (٣٣٠) صوتاً، على أن تجرى الانتخابات الرئاسية القادمة في موعد أقصاه في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٩^(٢٧).

٣ - رؤية في مستقبل الديمقراطيات الانتخابية القادمة :

مع غياب الفلسفة الحقيقية للمشاركة الديمقراطية التي تعمل وفقاً للقوانين الانتخابية الشكلية التي من شأنها أن تقوّض الفرص أمام القوى السياسية والاجتماعية كافة في أغلب دول العالم النامي ومنها الدول العربية تحديداً في أن تكون نموذجاً فاعلاً ومستقرّاً، مما جعل فئات المجتمع المختلفة غير قادرة على أن تحقق أهدافها في

الوصول إلى مؤسسات السلطة لاسيما التشريعية منها وحتى التنفيذية، وبدليل لم تتمكن التجارب الديمقراطية وممارساتها الانتخابية من تجديد واقع النخب السياسية الراهنة (النخب البديلة)؛ وإنما العكس فقد أدت النتائج إلى إحياء الروابط التقليدية التي تستند إلى الهويات الاجتماعية الفرعية لتكون السائدة والمهيمنة على الهوية الوطنية الجامعة. ناهيك تراجع مستويات الانجاز لدى الطبقة السياسية الحاكمة في استكمال متطلبات الإصلاح السياسي الديمقراطي؛ بسبب استمرار تفرداها بالسلطة مع انعدام فصح مجالات المشاركة لاستيعاب شرائح المجتمع الجديدة ومنها فئات الشباب الذي بات على المحك وهو يطالب بالإصلاح والتغيير السياسي^(٢٨). من هنا وجدنا العديد من الدول العربية تعاني من تداعيات أحداث ما اصطلح عليه اسم "الربيع العربي" منذ عام ٢٠١١، كما هو الحال في حالة انعدام الاستقرار السياسي والأمني وما سواه من مجالات في سوريا وليبيا واليمن وغيرها من الدول. مما يتطلب الوضع الراهن إجراء مراجعة شاملة تفضي إلى تسوية شاملة للمشكلات والإشكاليات التي تعاني منها بعض الدول العربية في ظل عالم مليء بالتناقضات الفكرية لممارسات انتخابية طرحت وفقا لمشاريع تولى وجرى تطبيق جُلّها برعاية وإشراف الأمم المتحدة، كما هو الحال في مفاوضات جنيف بشأن تسوية الحرب في سوريا التي طرحت أفكار عدة لتجارب انتخابية مستقبلية قد تنتهي إلى تحقيق انتقال سياسي أو العكس استمرار الصراع والنزاع في ظل واقع عالمي مختلف تمامًا عن الطروحات الفكرية التي جاءت تمثل مرحلة ما بعد ديمقراطية السوق الحر. أما اتساع الرغبة في تحقيق انفتاح سياسي متوازن بعد ثورات الربيع العربي، فما زالت هي أقرب لمشهد التأخر في موضوع حسمه وتمكينه لاسيما؛ بسبب غياب الرؤية والحلول الاستراتيجية بشأن معالجة التحديات الراهنة في ظل تنامي خطر ظاهرة الإرهاب الدولي وتداعياته غير المسبوقة، الذي بات يهدد كيان الدولة والمجتمع على حد سواء لما له من تداعيات ناجمة عن الغلو والتطرف والتشدد الفكري الحاصلة في وضعنا الراهن؛ مما جعله

مؤثراً في وأد الكثير من الفرص للتحول الديمقراطي الحقيقي وتدعيم مقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تطالب فئات المجتمع والقوى السياسية كافة.

إن مقارنة تطبيق تجارب الديمقراطية بالواقع السياسي العام يقودنا نحو مواجهة إشكالية ترتيب الانموذج العربي على سبيل المثال لا الحصر، من أجل التغيير والإصلاح المُبتَغى حاضراً ومستقبلاً، ولكن مضمون ومحتوى الأخير بات متداخلاً مع عمليات التحديث والحدثة الذي لا يمكن أن يتجسد إلا في ضمان تطبيق حقيقي للتجارب الديمقراطية ؛ لأن التغيير والإصلاح هما أساس التحولات الديمقراطية المستقرة على مدى المستقبل القريب^(٢٩). لذا يفترض العمل على بناء تجارب حكم مستقرة سياسياً وملتزمة إلى حد كبير بالممارسات الديمقراطية التي يجب أن تعتمد على بناء المؤسسات الديمقراطية الحقيقية التي تسمح بالتنازل السلمي للسلطة باستمرار، وتؤمن أيضاً بأن أي تهديد للاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي وما سواه من التهديدات يُعدّ بمثابة المخاطر والتحديات الجسيمة التي تلحق الضرر الكبير بالتجارب الديمقراطية حتى وإن كانت ممارساتها الانتخابية تحظى بقبول جماهيري واسع، بمعنى ضرورة العمل على تحقيق توافق سياسي عام يشمل جميع الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية الفاعلة من أجل ضمان أعلى قدر من التنافس الحر وفقاً لقواعد الديمقراطية المننظمة في إطار مؤسسي ودستوري متكامل^(٣٠). ناهيك عن توجيه مسارات العمل نحو تسريع إجراءات الإصلاح السياسي والدستوري المؤسسي وما سواه من إصلاحات أخرى لتشمل بنية الدولة والمجتمع على حد سواء، من أجل تفعيل مقومات الفاعلية المؤسسية تدريجياً وصولاً إلى تنفيذ البرامج الإصلاحية الاستراتيجية الشاملة لجميع قطاعات الحياة العامة فعلياً وعملياً.

ومن دون أدنى شك هناك العديد من الفرص من أجل استحكام التحولات السياسية وفقاً لمعادلة ضامنة للاستقرار المجتمعي والتي تكمن في التعجيل في صيرورة رؤية فكرية لأنموذج ديمقراطي مستقر يضمن كل الفرص أمام الجميع، للخروج برؤية

واقعية عن طبيعة الممارسات الانتخابية التي تبتعد عن شكلية التناظر السابقة لتكون الحاضر القوي في اعتماد مبادئ عمل جديدة تستند إلى قيم ومبادئ الدولة الديمقراطية المدنية التي تحترم التعددية السياسية والاجتماعية، وتؤمن بمبدأ التداول السلمي للسلطة مع احترام وتعزيز منظومة الحقوق الإنسانية الضامنة لمتطلبات فاعلية الحوكمة الديمقراطية؛ التي تعتمد على متطلبات العمل المؤسسي وإجراءات فعلية يفترض أن تكون الأساس في تمكين أعلى درجات المشاركة لتوطيد التجربة الديمقراطية الحقيقية عملياً حاضراً ومستقبلاً.



الخاتمة والاستنتاجات :

لقد أفرزت التحولات السياسية العالمية الديمقراطية المعاصرة معطيات فكرية متباينة ناتجة عن عولمة الفكر الديمقراطي الليبرالي في ظل تسارع التفوق التكنولوجي وزيادة التقارب الأيديولوجي كنتيجة من نتائج فرض الأنموذج الأحادي في الفكر الغربي الليبرالي الرأسمالي منذ تسعينيات القرن العشرين، ناهيك عن التحولات الفكرية المصاحبة لها بفعل محاولة اختراق المنظومات الفكرية المحلية لفرض نموذجهما الذي تعده اليوم انتصارًا لقيمتها الديمقراطية التي ناضلت من أجلها لعقود طوال من الزمن.

كما إن الإشكاليات الفكرية جاءت من تكوين المجتمعات قبل تكوين الدولة، ثم جاءت السلطة لتفرض نفسها على كل ظواهر المجتمع، من أجل غاية محددة ألا وهي تحسين وتطوير مستقبل المصير الإنساني في حتميته التاريخية الراهنة، فكلما باتت السلطة جيدة بات المجتمع في أفضل حال كونها الوسيلة في تحقيق كل ما يمثل قيمة فكرية عليا للجماعة ومنها العدالة والمساواة والحرية والأمن وما سواه من قيم فكرية ومحددات لمبادئ سامية في غايات مبنية على المستقبل القريب.

إن المنطلقات الفكرية بشأن الديمقراطية والممارسات الانتخابية باتت تطرح تساؤلاً محددًا بشأن من يستطيع فرض الأنموذج الخاص به ليكون الأساس في الهيمنة الفكرية والأيديولوجية التي تمارس من محتوى الآليات والوسائل الديمقراطية؟ لذلك أصبحت الصورة التي تشكلت في ذهنية أفكار الناس مأخوذة من تكنولوجيا الاتصالات الحديثة حصرًا، في حين تبقى الديمقراطية الليبرالية دون مستوى طموح شعوب العالم أجمع؛ على الرغم من تطورها في الكثير من دول العالم، بسبب إشكاليات وأزمات التجربة التي تعصف بها بين الحين والآخر.

فهناك اتجاهان متناقضان أحدهما تمثل في حدوث نمو متواصل للديمقراطيات الانتخابية، والثاني تعثر في الديمقراطية الليبرالية، كما إن هناك مؤشراً آخر يتعلق بتداعيات البنية الداخلية للديمقراطية لاسيما في مستوياتها ضمن منظومة الحقوق السياسية والحريات المدنية حصراً، وهذا ما لحظناه في العديد من تجارب ديمقراطيات الموجة الثالثة سواء أكانت تجارب مستقرة أم غير مستقرة.

فالديمقراطيات والممارسات الانتخابية تعتمد على قوة الأفكار وتكنولوجيا المعلومات التي باتت في غير مصلحة الانسان، بسبب اختلاف محتواها وطبيعتها، لاسيما وإن المنطلقات الفكرية باتت تشكل القوة الحقيقية في التأثير على الممارسات الديمقراطية، ومن يتحكم بالمعلومات سيكون المسيطر على التوجيه بوصلة الأفكار الديمقراطية التي أفرزت تجارب حكم مثالية عدة؛ ناهيك عن دخول القوة المؤثرة في حركة الأفكار التي باتت تعتمد على نوع ونمط الأنظمة التعليمية التي قد تؤدي إلى صيرورة أنماط مختلفة في أشكال التغيير السياسي الديمقراطي التدريجي، وهذا هو الحاصل في تجارب الدول العربية الراهنة التي باتت على المحاك؛ بسبب تداعياتها وعدم قدرتها على بلورة نموذج خاص بها يحاكي التجارب الديمقراطية الأخرى في دول العالم المتقدم؛ بمعنى إن استنساخ الممارسات الديمقراطية وفقاً لمنطلقات فكرية نابعة من واقع سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف تماماً بالمقارنة مع واقع أغلب الدول العربية سيكون مدعاة لحدوث أزمات واختلالات بنيوية، وربما ارتدادات غير متوقعة تجعل المجتمعات نفسها أمام الصدمات المفاجئة؛ لأن تطور التجربة الديمقراطية بأنظمتها الانتخابية المختلفة في دول العالم المتقدم جاء بوتيرة متساوية من المحاكاة والموائمة ما بين المنظور الفكري والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما سواه من مجالات؛ لتشهد تقدماً ونموً وتطوراً متوازناً استطاع أن يصل إلى الأهداف المرجوة ضمن تجاربها التي باتت مستقرة حاضراً ومستقبلاً.

من هنا يمكننا تحديد أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث والتي تكمن في الآتي :

١ - مهما كانت درجة تطور التجارب الديمقراطية وتنوع الممارسات الانتخابية، فتبقى هنالك أفضليات وتباينات في توزيع الأدوار السياسية، ناهيك عن اختلاف في تطبيق الديمقراطية المعاصرة نفسها سواء أكان في الدول المتقدمة أو حتى في الدول النامية ؛ فكلاهما يختلف بعضهما عن البعض الآخر لأسباب تتعلق بنضج التجربة وتنوع الرؤى الفكرية، ناهيك عن حالة تجذر الممارسات الديمقراطية في مجتمعاتها وتعرضها بين الحين والآخر للتحديث والإصلاح، والعكس هو الصحيح بالنسبة لدول العالم النامي التي باتت تجاربها شكلية وظاهرية ليس إلا.

٢ - ظهور مؤشرات ومعايير جديدة يمكن من خلالها قياس درجة التطور الديمقراطي والتمتع بقدر عالٍ من الاحترام والتعزيز لمنظومة الحقوق الإنسانية التي باتت إحدى مؤشرات تقويم التجارب الديمقراطية، فضلا عن معرفة التصنيف الحقيقي في توزيع مجموعات الدول الحرة والدول غير الحرة. لا سيما تلك الدول التي تعاني اليوم من إشكاليات الهجرة؛ بسبب تزايد مناطق التوتر والنزاع في بعض دول العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط، مما جعل الكثير من الدول المتقدمة أمام اختبار حقيقي حيال صراع الهويات البديلة؛ بسبب الخشية من الثقافات الوافدة التي بدأت تتداخل حتى مع واقع المجتمعات الأكثر تقدماً، وتفرض نفسها في الحياة السياسية والاجتماعية العامة.

٣ - العمل على استيعاب جميع فئات المجتمع كافة من أجل ضمان تجربة ديمقراطية حقيقية تؤسس لحكومة مؤسسية قادرة على إجراء عمليات التحديث، واستكمال متطلبات الإصلاح لاسيما في دول العالم النامي، مع الأخذ في الحسبان حالة التراجع في مؤشرات تطبيق معايير النزاهة والشفافية والعدالة من أجل ضمان

تحقيق معايير العدل والإنصاف والمساواة في مجتمعات تكنولوجيا المعرفة والمعلوماتية المنفتحة على بعضها البعض ؛ التي تزوم اليوم تمكين متطلبات الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي الضامن الحقيقي لتوطين التجربة الديمقراطية، لاسيما في المجتمعات التي تشهد تحولات ومراحل انتقالية عدة.

٤ - إدراك ضرورة مواكبة متطلبات تطور المجتمعات وحاجاته مع مستقبل الديمقراطية الليبرالية المعاصرة التي باتت على المحك؛ بسبب ظهور أنماط سلطوية في الحكم تستند إلى ممارسات انتخابية أكثر سلطوية أيضاً لضمان بقاءها في الحكم، لاسيما وان التطلع المستقبلي يتوجه في وضعنا الراهن نحو استحداث ممارسات لتجارب ديمقراطية تؤمن الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي في مرحلة ما بعد الأزمات والصراعات وتداعياتها المختلفة، على أمل إعادة مستويات الثقة بين أفراد المجتمع نفسه وطبقته السياسية الحاكمة في ظل احتدام ظاهرة التطرف والغلو والتشدد الفكري؛ بسبب تداعيات ظاهرة الإرهاب الدولي.

٥ - العمل على ضمان تنفيذ متطلبات تسوية ومعالجة الأزمات السياسية كونها المخرج الحقيقي لمشكلات وأزمات الكثير من الدول سيما تلك التي تتعلق بتحديات الحفاظ على الوحدة الوطنية وضمان التعايش مع الهويات الاجتماعية الفرعية سواء في دول العالم النامي أو الدول المتقدمة على حد سواء. أو ما يتعلق بتداعيات الحرب على الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والسلاح، والاتجار بالأعضاء البشرية، والقرصنة الإلكترونية للمعلومات، وما سواها من إشكاليات أخرى باتت تؤثر على استقرار تجارب الحكم فيها أيضاً.

٦ - العمل على ضمان تطبيق المثل والقيم الإنسانية التي تحترم الآخر، وتؤمن الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال تحسين الأنظمة وبرامج التنشئة

الاجتماعية السياسية التي تعمل على تشجيع أنماط التغيير السياسي الديمقراطي التدريجي وفقاً للأنظمة القانونية والدستورية النافذة.

٧ - السعي الحثيث نحو استكمال متطلبات التنمية والتحديث بجميع أشكاله من أجل القيام بمهام الإصلاح المؤسسي الديمقراطي على أكمل وجه، وبما يلبي طموحات شرائح المجتمع كافة لاسيما فئات الشباب التي باتت تشكل القوى المؤثرة في حركة بناء المجتمعات في ظل عصر عولمة الثقافات وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات حاضراً ومستقبلاً.



الهوامش والمصادر

- (١) د. انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، الكتاب الأول، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ص ١٠ - ١٣.
- (٢) المصدر نفسه، ص ١٦.
- (٣) المصدر نفسه، ص ١٩.
- (٤) نقلا عن : د. سردار قادر محي الدين، دور النمط التنظيمي الحزبي في عملية التحول الديمقراطي، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد الثاني، جامعة السليمانية، ٢٠١٣ - ٢٠١٤، ص ص ٥ - ٦.
- (٥) إيوجين روغان، تاريخ العرب... ترجمة عبد الله حمودة، منطلق مستقبلهم، للكاتب إيوجين روغان، دار النشر بينغوين بوكس، لندن،، تشرين الثاني ٢٠٠٩، ص ١٢٠.
- (٦) نقلا عن : فيليب غرين، الديمقراطية، ترجمة : د. محمد درويش، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ١٦ - ٢٠.
- (٧) بلال الشوكي، الانظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، م / سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، قطر، العدد / ٢٥، آذار ٢٠١٧، ص ٦.
- (٨) المصدر نفسه، ص ١.
- (٩) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٠) د. معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، مراجعة : د. محمد الراجي، مركز الجزيرة للدراسات ن الدوحة، ٢٠١٥، ص ٣.
- (١١) مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد / ٣٧٤، السنة / ٣٢، نيسان ٢٠١٠، ص ٢١.
- (١٢) لاري دايموند، الديمقراطية تطورها وسبل تعزيزها، ترجمة : فوزية ناجي جاسم الدفاعي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ٢٢ - ٢٣. فمنذ سقوط الديكتاتورية في البرتغال في نيسان ١٩٧٤ انتشرت الديمقراطيات في (٣٩) نظامًا ديمقراطيًا في العالم حصرا، وفي مرحلة الموجة الثالثة ارتفعت عدد الديمقراطيات الانتخابية في العالم إلى أكثر من ضعف

- عددها ليصل في بداية عام ١٩٩٨ إلى (١١٧) دولة، بمعنى إن النسبة بات تقدر ب (٦٠ %)
عند قياس الفرق بين المرحلتين. ينظر المصدر نفسه، ص ٢٧.
- (١٣) فيليب غرين، الديمقراطية...، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠ - ٤٣.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٣ - ٢٤.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٨ - ٢٩.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ص ٢٩ - ٣٠.
- (*) فقد تمكن الرئيس الحالي " فلاديمير بوتين " من الفوز بالولاية الرابعة لرئاسة روسيا الاتحادية في انتخابات آذار عام ٢٠١٨، بعد أن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية حصوله على (٧٦.٦٦%) من نسبة أصوات الناخبين في ظل نسبة مشاركة (٦٧%) والتي قدرت بعدد ناخبين (٥٦) مليوناً، لتكون من أفضل النتائج مقارنة بعام ٢٠٠٤ (٧١.٣١% من نسبة أصوات الناخبين). إنصات قناة آر تي العربية، روسيا، ١٩ / ٣ / ٢٠١٨.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٤٠.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٤٣.
- (١٩) فرانسيس فوكاياما، التضدع العظيم الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظم الاجتماعي، ترجمة: عزة حسين كبة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠٣ - ٢١٢.
- (٢٠) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧، ص ص ١٧٨ - ١٧٩.
- (٢١) لاري دايموند، الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها، المصدر السابق ذكره، ص ص ٤٨ - ٥٣.
- (٢٢) د. انتصار ابراهيم عبد الرزاق، صدف حسام الساموك، الاعلام الجديد...، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢١ - ٢٢.
- (٢٣) أخبار صحيفة اليوم السابع، مصر، الصادرة بتاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠١٧، وكذلك في ٢٠١٧/١٢/٣٠. أما الرئيس " إنريكة بينيا نييتو " ((Enrique Peña Nieto) فهو رئيس المكسيك السابع والخمسون الذي تولى الرئاسة منذ الأول من كانون الأول عام ٢٠١٢ بدلا عن الرئيس السابق للمكسيك " فيليبي كالديرون "، سيما وإنه عضو في الحزب الثوري المؤسستاتي. ثم قارن مع ما حدث في دولة بيرو عندما عمّت مظاهرات المواطنين في العاصمة (ليما) للتعبير عن رفضهم في ترشيح " كيكو فوجيمورى " لانتخابات الرئاسة في

نيسان من عام ٢٠١٨، مع مطالبة اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية لمنعها من المشاركة على الرغم من كونها المتقدمة في سباق التنافس من أجل تولي رئاسة الدولة، لا سيما وإنها مرشحة التيار الشعبي اليميني المتصاعد في القارتين الأوربية والأمريكية، ينظر : احتجاجات جديدة في بيرو لرفض ترشح كيكو فوجيموري في الانتخابات الرئاسية، أخبار صحيفة اليوم السابع، مصر، الصادرة بتاريخ ١٦ / ٣ / ٢٠١٨.

(٢٤) محمد فهمي، انتخابات تشيلي تدفعها إلى اليمين وتطوي صفحة اليسار، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، لندن، ٢٠ / ١١ / ٢٠١٧، ص ٢. لاسيما وإن الرئيسة " ميشيل باتشليت " قد تراجعت شعبيتها على أثر قضايا الفساد السياسي التي لاحقتها، مما جعل من مهمة " سياسيتان بنييرا " ليست كما كانت عليه تشيلي في عهد ولايته الأولى (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، وفي مرحلة حكمه شهدت الدولة نمواً اقتصادياً ملحوظاً في قطاع الأسواق والأعمال سيما وإنه من رجال الأعمال الأثرياء في تشيلي والحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد. يُنظر : المصدر نفسه، ص ٣.

(٢٥) أخبار صحيفة اليوم السابع، مصر، الصادرة بتاريخ ١٨ / ١٢ / ٢٠١٦. (***) لاسيما وإن التجربة السياسية التركية في الحكم قد شهدت تشكيل (٦٥) حكومة منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، مما يجعل متوسط عمر الحكومة الواحدة (١٧) شهراً، ينظر : التحول للنظام الرئاسي في تركيا.. تحديات وسيناريوهات بيت التأييد والرفض، أخبار قناة الجزيرة، الدوحة، ١٣ / ٢ / ٢٠١٧، ص ١٣. (٢٦) التحول للنظام الرئاسي في تركيا، المصدر نفسه، ص ٢.

(٢٧) موسوعة الويكيبيديا الدولية للمعلومات، ص ١، تاريخ الزيارة ٢٣ / ٣ / ٢٠١٨.

(٢٨) مجموعة باحثين، الانتخابات والتحويلات الديمقراطية في العالم العربي، خطوة للأمام أم خطوة للوراء، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٩، ص ص ١١ - ١٢.

(٢٩) د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١١، ص ١٢١.

(٣٠) د. أسعد طارش عبد الرضا، الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦، ص ٨٥.